The Impact of the Economic Zone of Duqm State In Oman on the Social and Economic Status of Women: An Empirical Study

Muner Karadsheh
Sameer Hassan
Nasser ALmawali

Abstract: The study investigates the impact of the establishment of the economic zone in the State of Duqmin Oman on the social and economic status of women. The study sought to reveal various aspects of the benefits gained by the women's access to the processes of development in the region, and the impact of the economic zone on their social and ecomomic roles. The study employs the methodology of a comprehensive survey of all heads of households in the State of Duqm, who were distributed across the (23) villages of the State of Duqm. The study relied on the analytical descriptive approach and used the questionnaire as a tool to collect data. The study arrived at a number of results, most notably: The significant role of the economic zone in changing the view of the community about women's work and education. The study also concluded that the most important benefits gained by women as a result of the establishment of the economc zone were the increase in the number of employment opportunities and wonme's social and economic empowerment in the State of Duqm, which have positively contributed towards leveraging the social and economic levels of women living in the State of Duqm.

Keywords: Special economic, Zone of Doqum, Women's social situation, Women's economic situation.

أثر قيام المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم بسلطنة عمان على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية: دراسة كمية تحليلية

منير كرادشة(*)
سمير حسن(**)
ناصر المعولي(***)

ملخص: تتناول الدراسة موضوع أثر إنشاء المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية. وقد سعت الدراسة إلى كشف أوجه استفادة المرأة من عمليات التنمية في المنطقة، وأثر قيام المنطقة الاقتصادية على أدوارها. وقد قامت منهجية الدراسة على المسح الشامل لجميع أرباب الأسر في ولاية الدقم، الذين توزعوا على (23) قرية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لملاءمته لأهداف الدراسة. واستعانت الدراسة بأداة الاستبانة وسيلة لجمع البيانات عن السكان المحليين في الولاية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: إسهام المنطقة الاقتصادية في تغيير نظرة المجتمع المحلي نحو عمل المرأة، ومسألة مساهمتها الاقتصادية في سوق العمل، وفي ارتفاع مستوى تعليمها وتأهيلها. كما بينت نتائج الدراسة أن أهم الجوانب التي استفادت منها المرأة نتيجة إنشاء المنطقة الاقتصادية زيادة توافر فرص العمل، وزيادة مستويات تمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

المصطلحات الأساسية: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أوضاع المرأة الاجتماعية، أوضاع المرأة الاقتصادية.

مقدمة:

أسهمت خصوصية البناءات الاجتماعية في مجتمع ولاية الدقم – الذي يعد من

(*) مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. muneerj2000@yahoo.com
(**) قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. sociology@squ.edu.com
(***) مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. almawali@wqu.edu.com

نمط المجتمعات الذكورية المحافظة، وذات الهياكل الاجتماعية التقليدية المتوارثة – في تأصيل أدوار المرأة التقليدية، ومحاصرتها بشرطها الأنثوي، ومقدرتها البيولوجية على الخصب والإنجاب، وضمن إطارها التقليدي وخصوصية وظائفها المعروفة "بوصفها زوجةً، وأمّاً، وربة بيت"؛ إلا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي شهدتها الولاية خلال العقود الأخيرة، والتي تمت بفعل عوامل التحديث المختلفة، ومن ضمنها قيام المنطقة الاقتصادية، قد ساعدت على إحداث تغييرات سريعة ومهمة في وضعية المرأة، وفي طبيعة أدوارها ومكانتها الاجتماعية؛ بحيث زاد من اضطلاعها بأدوار حياتية مغايرة عن تلك الأدوار التقليدية التي درجت على تأديتها[1]؛ الأمر الذي انعكس على زيادة وعيها بذاتها وبطبيعة الأدوار الممكن أن تقوم بها داخل نطاق أسرتها ومجتمعها، وزاد من مستوى الاهتمام بموضوع تمكينها ورفع مستوى تعليمها ومعدل مساهمتها في سوق العمل.

والظاهر أن عملية تحول مثل هذه المجتمعات النائية، من مجتمعات بسيطة وذات بناءات تقليدية قبلية تتسم بأنماط إنتاجها الرعوية إلى جانب صيد الأسماك، ومأهولة بأعداد قليلة من السكان المحليين، إلى مناطق اقتصادية حديثة مستقطبة للاستثمارات والعمالة الوافدة – قد لازمها جملة كبيرة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي عززت حراك المرأة طولياً وزادت من تطلعاتها، كما أسهمت في إيجاد علاقات تبادلية نفعية بينها وبين هذه المناطق الاقتصادية؛ مما عزز من فرص المرأة في تحقيق ذاتها اجتماعياً واقتصادياً، ومن ثم عزز من استقرارها الاجتماعي، وزاد من مستوى تمكينها، ورفع من مستوى مشاركتها في عملية تنمية وتقدم المجتمع الذي تعيش في كنفه، وفي وصوله إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي (Paul & Sarma, 2013).

ويبدو أن التنمية الاقتصادية المركزة الحديثة، التي تصاحب إقامة المناطق

(1) بدت ملامح هذه التغييرات واضحة نتيجة المساعي الدائبة من قبل المنظمات الدولية والأمم المتحدة وعملها المتواصل ومنذ مؤتمر المكسيك عام 1975، نحو تمكين المرأة تحقيقاً للمساواة مع الرجل ودعم وجودها في عملية التنمية، وذلك انسجاماً مع ما أكدته مؤتمرات القمة العربية التي انعقدت في الكويت في يناير 2009 والقاهرة 2014 التي ركزت على أهمية "تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز أدوارها في الحياة العامة؛ تحقيقاً للمساواة، وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع".

الاقتصادية الخاصة، عادة ما يقترن بها بروز تغيرات متنوعة ومختلفة في المحيط البشري الذي تعمل فيه، ولا يُعتقد أن المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم تشذ عن ذلك؛ وفي ضوء ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتركز على التقصي عن أهم الآثار المترتبة من جراء قيام المنطقة الاقتصادية في منطقة الدقم على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المنطقة، وأوجه استفادتها من قيام هذه المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والتغيرات التي طرأت على أوضاعها في هذين المجالين بعد قيام المنطقة الاقتصادية في الدقم.

مشكلة الدراسة:

تؤدي المناطق الاقتصادية الخاصة الموجودة في أماكن مختلفة حول العالم دوراً محورياً في التنمية؛ باعتبارها مناطق متكاملة تشتمل على جملة من مختلف المشروعات الاقتصادية، ومن أمثلة هذه المناطق: المناطق الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، ومناطق التصدير، والمناطق الخاصة السياحية، ومناطق البتروكيماويات، والمناطق التعليمية، والمناطق اللوجستية، وهذه جميعها تضم منظومة متكاملة من المشروعات التنموية، والبيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والخدمية اللازمة لتشغيلها وإدارتها، وقد تحمل هذه المشروعات انعكاسات عميقة على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع؛ حيث قد تسهم في رفع مستويات تعليمها أو في رفع نسبة مساهمتها في سوق العمل، أو في تحسين أوضاعها الاجتماعية والثقافية (Hunter & Saldana, 2013).

إن المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم هي أحد أشكال تلك المناطق الاقتصادية العالمية المشار إليها، وقد تأسست هذه المنطقة في مجتمع بسيط وتقليدي في مختلف أبعاده؛ حيث يُعدّ مجتمع الدقم من المجتمعات التقليدية ذات **البناءات القبلية** المحافظة، وهو مجتمع قائم بشكل أساسي على نمط الإنتاج التقليدي كصيد الأسماك والرعي وتربية الحيوانات والحرف التقليدية، والروابط العائلية والقرابية السائدة بين أفراده، وبنظرته التقليدية إلى المرأة ومكانتها؛ ولكن قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة في هذا المجتمع من المتوقع أن يحدث كثيراً من التغييرات في اتجاهات السكان ونظرتهم إلى الحياة، بل قد أحدث بالفعل جملة من التغييرات التي انعكست تباعاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين بالولاية، بمن فيهم المرأة. ومن المتوقع لمنطقة الدقم الاقتصادية أن تكون

مركزاً لأهم المشروعات الاقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2017)؛ الأمر الذي ينبئ بحجم التغيير الممكن أن يطرأ على حياة المرأة ومكانتها في ولاية الدقم؛ مما يثير الاهتمام البحثي والتساؤل عن تبعات هذا المشروع الرائد في سلطنة عمان على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها شريكة في التنمية، وباعتبار مسألة تمكينها الاجتماعي والاقتصادي تشكل هدفاً أساسياً من أهداف التنمية الاجتماعية الحديثة.

تساؤلات الدراسة:

مما سبق يمكن تحديد الموضوع الرئيس لهذه الدراسة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الدقم على أوضاع المرأة الاقتصادية العاملة في منطقة الدقم، ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1 – ما أثر قيام المشروعات الاقتصادية في الدقم على أوضاع المرأة الاقتصادية؟

2 – ما أثر قيام المشروعات الاقتصادية في الدقم على أوضاع المرأة الاجتماعية؟

3 – ما أوجه استفادة المرأة من قيام المنطقة الاقتصادية في الدقم؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام الذي تحظى به **المرأة** عالمياً؛ من حيث الاهتمام **بتمكينها** ومشاركتها الاجتماعية، والمندرج في الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف 3 و5 ضمناً) والمتضمن أيضاً في اتفاقية سيداو (CEDAW)، وكثيراً ما ينظر إليها كهدف للتنمية ووسيلة من وسائلها. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات الميدانية التي بحثت في الواقع الاجتماعي لولاية الدقم بشكل عام، ومن عدم وجود دراسة تناولت موضوع المرأة في وسط تقليدي – كمجتمع الدقم – يتعرض لعملية تحديث اقتصادي مركَّزة، كالذي تحدثه المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، وما تفرضه من انعكاسات وتبعات مختلفة على حياة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك تكمن أهمية الدراسة بما تتضمنه من محاولة لمعاينة أوضاع المرأة الحالية وتبيانها من نواحٍ اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتتبع مختلف التحولات التي لازمت إنشاء هذه المشروعات على أدوارها المختلفة، خاصة أن

المعلومات المتحصلة من الممكن أن تقدم معرفة علمية مهمة حول مدى تأثير تلك المشروعات على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ورسم صورة واقعية ميدانية لأوضاعها، قد تفيد صناع القرار والمهتمين بشؤون المرأة في الخروج بتوصيات مهمة في مجال تحسين أوضاعها وعملية تمكينها.

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف هذه الدراسة بما يأتي:

1 – كشف ومعاينة أثر قيام المشروعات الاقتصادية العاملة في مشروع الدقم على الأوضاع الاقتصادية للمرأة في الدقم.

2 – كشف ومعاينة أثر قيام المشروعات الاقتصادية العاملة في مشروع الدقم على الأوضاع الاجتماعية للمرأة في الدقم.

3 – تعرف أوجه استفادة المرأة في الدقم من قيام المنطقة الاقتصادية.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة: تقع المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم على الشريط الساحلي لبحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وقد أنشئت ضمن جهود السلطنة في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط، ومن المخطط لها أن تكون من أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن تصبح نموذجاً اقتصادياً إنتاجياً وتجارياً وخدماتياً متكاملاً واعداً، وإحدى أبرز المناطق الاقتصادية العالمية (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2015: 6)، وتم تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير مدينة الدقم بالمنطقة الوسطى وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (85/ 2006) (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2016: 13).

كما تعرف منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة بجملة المكونات التنموية، وهي: ميناء الدقم والحوض الجاف، ومطار الدقم الدولي، ومجمع المصفاة والصناعات البتروكيماوية، والمنطقة الصناعية، ومنظومة الأنشطة السمكية، والمنطقة السكنية، ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية، والمدينة التعليمية، ومنظومة الخدمات والنقل. (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2016).

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم: أسست هيئة المنطقة الاقتصادية

الخاصة في الدقم في أواخر عام (2011) بناء على المرسوم السلطاني رقم (119/ 2011)، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتناط بها مسؤولية الإشراف على تنفيذ مشروع تطوير ولاية الدقم، وإدارة المنطقة وتنميتها وتطويرها بمراعاة نظام المنطقة؛ للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، على أن يكون المقر الرئيس لها ولاية الدقم بمحافظة الوسطى (الجريدة الرسمية، العدد 949).

أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية:

يقصد بأوضاع المرأة الاقتصادية في هذه الدراسة: الحالة العملية للمرأة في المنطقة المدروسة، والتغير في الدور الاقتصادي للمرأة بعد قيام المنطقة الاقتصادية، أما الأوضاع الاجتماعية للمرأة فتتضمن في هذه الدراسة: دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، ونظرة المجتمع لعمل المرأة، وأهم المهن المرغوبة من وجهة نظر المجتمع.

الدراسات السابقة:

أولاً – الدراسات المحلية والعربية:

تبين القراءة المتأنية للتراث السيوسيولوجي والدراسات ذات الصلة وجود تنوع في الدراسات السابقة التي بحثت في الموضوع قيد الدراسة، ولكن يبدو أن اهتمام هذه الدراسات يدور في فلك عملية التنمية وصلتها بالمرأة وأوضاعها، وسعياً لاستثمار هذه الدراسات في هذا البحث والاستفادة من مضامينها المتصلة بموضوع الدراسة، وتوخياً لتحقيق أقصى موضوعية للدراسة، تم الانطلاق من اعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة إجراءً اقتصادياً معاصراً أو شكلاً من الأشكال التنموية الناجحة المعاصرة. وعليه، فقد تم حصرياً استعراض الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، الذي يدور حول أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الدقم الاقتصادية الخاصة.

بين ماجد أبو حمدان (2014) في دراسته الموسومة بـ "تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة" أن هناك صعوبات تعوق تفعيل دور المرأة، أهمها: تلك الصعوبات ذات الصيغ الاجتماعية والثقافية، وصعوبات تتعلق بالإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة وتدني مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار. أكدت الدراسة أن استبعاد المرأة وإقصاءها عن المشاركة في اتخاذ

القرار، وتهميش دورها عادة ما يبدأ من داخل الأسرة، خاصة إذا كانت تلك الأسرة تتنازعها قيم التسلط، وتتبنى القيم والعادات والتقاليد المتحيزة للذكورة وقيمها.

أما دراسة عاصم الأعرج (2012) بعنوان "معوقات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية وإمكانات تجاوزها"، فقد هدفت إلى الكشف عن مستويات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية، وتعرف المعوقات المحتملة التي قد تجابهها في هذا المجال، واستندت الدراسة إلى المنهج التحليلي، وذلك باستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات. طبقت الاستبانة على عينة قوامها (526) من الرجال و(177) من النساء. وخلصت الدراسة إلى وجود عوامل نفسية واجتماعية مختلفة أسهمت في الحد من بروز دور المرأة في مجتمعها، ومن مسألة تطوير مساهمتها في عملية التنمية الإدارية. وبينت الدراسة وجود قصور في الجهد الإعلامي الخاص ببرامج التطوير والتنمية الإدارية وفي توضيح أهدافها. وتوصلت إلى محدودية إشراك المرأة في صياغة وتخطيط برامج التطوير والتنمية الإدارية. وخلصت إلى ضرورة إشراك المرأة في عمليات تصميم وتخطيط برامج التطوير والتنمية الإدارية، وضرورة تأكيد إتاحة فرص تدريب كافية لها في برامج متخصصة في مجال التطوير الإداري، وبذل جهود إعلامية مناسبة لصالح برامج التطوير والتنمية الإدارية.

وهدفت دراسة إقبال الحسين، وهاشم العبيد (2009) بعنوان "أثر تمويل المشروعات النسوية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، إلى تعرف الآثار المترتبة على تمويل المشروعات النسوية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعرف المعوقات التي تواجه النساء في امتلاك المشروعات الصغيرة، واعتمدت الدراسة على المسح الميداني على عينة قوامها (100) امرأة من مشروع محفظة المرأة. وخلصت النتائج إلى مساهمة المرأة الفاعلة في محاربة الفقر وجلب الدخل للأسرة؛ وذلك من خلال تمويل مشروعاتها الصغيرة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مشكلات تواجهها في الحصول على التمويل لمشروعاتها الصغيرة؛ وذلك لعدم تمكنها من الوصول للجهاز المصرفي، وضعف قدرتها على التعامل مع البنوك.

وهدفت دراسة محمد الدقس، ووفاء المعمري (2006)، بعنوان "عمل الزوجة: دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية" إلى كشف أثر عمل الزوجة العمانية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعرف الأسباب الكامنة وراء خروجها إلى سوق العمل. واعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد أجريت على عينة قوامها (400) عاملة متزوجة. وخلصت الدراسة إلى أن الدوافع الاقتصادية المرتبطة برفع المستوى الاقتصادي للأسرة شكلت أهم محركات خروج المرأة لسوق العمل، كما أظهرت النتائج أن خروج المرأة للعمل قد أثر في علاقتها بمحيطها الاجتماعي؛ بحيث أصبحت محدودة، غير أن علاقاتها هذه بقيت قوية داخل الأسرة وفي حدود أفرادها، وأوضحت النتائج أيضاً أن المرأة العاملة تفضل العيش داخل نطاق الأسرة الصغيرة بدلاً من الأسرة كبيرة الحجم.

سعت دراسة نزار أبو إصبع، وعلي محمد (2004) بعنوان "دور المرأة العاملة في قطاع الصناعة في المجتمع العربي الليبي" إلى تقييم المكتسبات التي حققتها المرأة الليبية في الصناعات الإلكترونية بأبعادها المادية والاجتماعية، كذلك معرفة دوافع مشاركتها في القطاع الصناعي، ورصد التحديات والمعوقات التي تحد من مساهمتها في هذا القطاع. واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي، وخلصت إلى محدودية فرص التدريب والترقية الوظيفية بالنسبة للمرأة، وإلى قلة مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل المنشأة، بالإضافة إلى صعوبة الاستمرار في العمل بعد الزواج. كما خلصت إلى نقص حوافز العمل، وإلى أن العادات والتقاليد وكذلك نظرة المجتمع تشكل معوقات مهمة أمام مساهمة المرأة في العمل في القطاع الصناعي.

وتشير دراسة مها يماني (2003) تحت عنوان "القوانين والتشريعات الاقتصادية ودورها في تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل"، إلى أن عمل المرأة خارج المنزل لا يزال موضوع نقاش ثابت ومستمر في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية عموماً، فهناك أصوات تدعو إلى ضرورة لزوم المرأة بيتها وضرورة انصرافها إلى المهام الأسرية والعناية بالأطفال وخدمة الزوج. في حين برزت أصوات أخرى تدعو إلى ضرورة خروج المرأة للعمل لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. كما خلصت النتائج إلى أن المجتمع الخليجي لايزال يغلق الكثير من فرص العمل أمام المرأة وفي كثير من المجالات، كالمجالات التجارية وقطاع الحرف الفنية التي تتطلب كفاية مهنية وذكاء ودقة. وخلصت الدراسة إلى أن المرأة في المجتمع العربي الخليجي لا تزال طاقتها معطلة بشكل عام.

أما دراسة ناهد رمزي (2002) بعنوان" المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق" فقد هدفت إلى تعرف المعوقات التي تؤدي إلى ضعف إسهام المرأة العربية في سوق العمل. أجريت الدراسة على عينة قوامها (1547) امرأة عاملة اختيرت من ثلاثة أقطار

عربية، هي: (الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان)، وجمعت البيانات باستخدام استبانة مقننة. وقد توصلت إلى وجود تشابه كبير بين نساء الأقطار الثلاثة من حيث إسهامهن بجزء من دخولهن في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتشابهت النتائج أيضاً في تحديد أشكال المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض معدلات إسهامهن في مجال العمل، التي تمثلت في: انتشار معدلات الأمية، ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعها، والمعاناة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه، ونقص عدد النساء المتخصصات في المجالات التكنولوجية المتقدمة. وأوصت الدراسة بضرورة عمل إستراتيجية تهدف إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً عن طريق زيادة معدلات مشاركتها في مجال العمل.

أما دراسة محمد محمد (2000)، بعنوان "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية الريفية الصحراوية" التي أجريت على عينة، قوامها (425) من أرباب أربع قرى صحراوية في مصر، فقد هدفت إلى تشخيص أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأمية بينهم وبخاصة لدى الإناث، بالإضافة إلى تبني السكان لبعض القيم التقليدية المعوقة للتنمية المستدامة والمتعلقة بالرغبة في الحصول على أحجام أسر كبيرة، وزواج الأقارب. في حين توصلت الدراسة إلى بروز تغيرات مهمة في بعض القيم لدى السكان والمتعلقة بسن الزواج والإنجاب، وزيادة ميول الإناث لخروجهن لسوق العمل.

وهدفت دراسة زينب شاهين (1997) الموسومة بـ "دور المرأة والتنمية والمجتمعات الحضرية الفقيرة" إلى إبراز أهمية دور المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة، وتأكيد أن تنمية المرأة وتحسين أوضاعها المعيشية يحقق التنمية المستدامة في المجتمع. وخلصت الدراسة إلى أن تعليم المرأة وتوعيتها يشكلان إحدى أهم ركائز عملية التنمية البشرية، كما يعزز عملية دمج المرأة في تنمية مجتمعها المحلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين تعليم المرأة ومعدلات الإنجاب وارتفاع الناتج القومي، كما خلصت إلى أن مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية يشكل دعامة أساسية لتنمية المجتمعات المحلية والفقيرة.

وخلصت دراسة شيخة المسلمي (1995) تحت عنوان "انخراط المرأة العمانية في العمل، وعلاقته بتغيير أدوارها التقليدية"، إلى أن أهم العوامل المحركة لخروج

المرأة للعمل كانت تلك العوامل ذات الصيغ الاقتصادية، من ثم العوامل النفسية والاجتماعية؛ وعزت ذلك إلى رغبة المرأة في تحسين وضع أسرتها الاقتصادي. كما بينت الدراسة وجود كثير من الصعوبات التي ما زالت تعوق انخراط المرأة العمانية بسوق العمل، وهي تتمثل في القيم والموروثات الاجتماعية المعارضة لمساهمتها الاقتصادية، وصعوبة التوفيق بين العمل المنزلي والوظيفي والعناية بالأطفال وتربيتهم، وأشارت الدراسة إلى أن أهم المهن المرغوبة للمرأة العمانية تتمثل في المهن ذات العلاقة بمجال التربية والتعليم وبمجال الخدمة العامة، والأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Baker & Cracknell, 2014) التي حملت عنوان "المرأة في الحياة العامة، والحياة المهنية ومجالس الإدارة"، إلى معاينة مسألة تمثيل المرأة في السياسة والهيئات العامة والمشاريع والتوظيف. أجريت الدراسة على عينة من النساء البريطانيات، وخلصت إلى أن معظم المهن التي ترتادها المرأة البريطانية قد شهدت تزايداً واضحاً خلال العقود الأخيرة على الرغم من انخفاض وبطء معدلات التقدم في كثير من القطاعات. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المجالات المهنية التي مازالت حكراً على الرجال ولم تنخرط بها المرأة، وكان نسب تمثيلها فيها ناقصاً إلى حد كبير. بالمقابل أظهرت النتائج أن هناك عدداً قليلاً من القطاعات بلغت نسب تمثيل المرأة فيها فوق (51%) من سكان المملكة المتحدة؛ أي نسباً تفوق فيها مستويات تمثيل الذكور.

وأجريت دراسة (Paul & Sarma, 2013)، الموسومة بعنوان: "آثار سبل العيش على الأسر النازحة: أدلة من منطقة فالتا الاقتصادية، ولاية البنغال الغربية" على عينة تتكون من (1017) أسرة، وتضم (630) أسرة متضررة من (النازحين والأراضي المكتسبة) و(387) أسرة لم تتأثر في منطقة (فالتا الاقتصادية الخاصة في ولاية البنغال الغربية في الهند). وقد خلصت الدراسة إلى وجود نسبة قليلة من المشاركة بين أفراد الأسر المتضررة في سوق العمل؛ إلا أن أفراد الأسر النازحة أظهروا أعلى معدل مشاركة في المنطقة الصناعية، في حين يبدو أن انخفاض مستوى التعليم والفجوة بين الجنسين في أنشطة سوق العمل لا تزال قائمة لدى جميع الأسر. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن النساء يتقاضين نحو (17) نقطة مئوية

أقل مقارنة بالرجال بعد السيطرة على التعليم والخبرة، ومع ذلك لا يوجد دليل على ضيق الفجوة التعليمية على مر الزمن.

وخلصت دراسة (Aggarwal, 2007)، الموسومة بـ "تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة في العمالة والفقر والتنمية البشرية"، إلى أن تأثير المناطق الاقتصادية على العمالة يمتد من خلال ثلاث قنوات: توفير فرص عمل مباشرة للعمالة الماهرة في المصانع والمشروعات الاستثمارية، وفرص عمل غير مباشرة للعمالة غير الماهرة المتعلقة بالنقل والاتصالات، ومختلف الوظائف الخدمية، كما أن خلق هذه الفرص من العمل للإناث لا يولّد الدخل لهن فقط بل يتجاوز ذلك ليشمل تحسين نوعية حياتهن، ويعزز إنتاجيتهن ويحد من تأثير ظروف الفقر عليهن. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإطار القيمي وطبيعة خصائص المحيط، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، له تأثير عميق ومباشر على عملية التنمية البشرية.

اختبرت دراسة (O'Neil et al., 2004)، بعنوان "أنواع المهن للنساء: توصيف للنجاح الوظيفي لدى النساء" أنماط المهن التي تعمل بها المرأة، ومدى رضاها عنها. أشارت الدراسة إلى اختلاف التراكيب في النوع الاجتماعي لكثير من المهن وبشكل كبير؛ حيث بينت النتائج تضاعف أعداد النساء في سوق العمل خاصة في بعض المهن في قطاع الخدمات، وبينت أنه مع استمرارية دخول النساء في الحياة المهنية، سوف يزداد اهتمامهن في تطوير قدراتهن وحراكهن المهني. وبينت الدراسة أيضاً أهمية الوظائف الطارئة والوظائف المنتظمة للمرأة، وأكدت عمق تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع على أشكال المهن التي بدأت تنخرط بها.

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة، أنها تناولت التنمية بشكل عام، وأن قليلاً منها اهتم بالمناطق الاقتصادية الخاصة أو الحرة، وأن القليل منها أيضاً نبه على الجوانب ذات العلاقة بأوضاع المرأة والتغيرات التي طرأت عليها، وهنا يكمن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة، وهو تركيزها على معاينة وتحليل أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية بوصفها منطقة اقتصادية خاصة أو حرة على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الدقم، وقد تكون بذلك من أوائل الدراسات التي بحثت في مثل هذا النوع أو النموذج من المناطق التنموية في سلطنة عمان وآثارها على المرأة وأوضاعها. كما تميزت الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها استندت في

بياناتها إلى مسح شامل لجميع الأسر التي تقطن الولاية التي أقيمت فيها المنطقة الاقتصادية الخاصة، وهي ولاية الدقم في محافظة الوسطى في سلطنة عمان؛ ما يعزز إمكانية تعميم نتائج الدراسة، وتميزت الدراسة بشمولية استبانتها لجوانب وأبعاد مختلفة ذات علاقة بأثر منطقة الدقم الاقتصادية، وما رافقها من دخول مكثف لمصانع ومنشآت صناعية واقتصادية أثرت على المرأة وأوضاعها.

الإطار النظري:

تشير الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية التي بحثت في أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة أو مشاريع التنمية الحديثة في مناطق أو مجتمعات مختلفة على أوضاع المرأة الاقتصادية والثقافية، إلى جدلية هذه العلاقة وشدة تعقيدها وتركيبها بسبب تعدد آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، منطلقة من رؤية محددة تتعلق بما يلازم عملية التنمية من تغيرات عميقة وجذرية مختلفة على المرأة، وما يمكن أن تجلبه من تحولات على نوعية حياتها، باعتبار أن عملية التنمية عادة ما ترتبط بالإنسان، وظروف حياته ومعيشته.

تؤكد الأدبيات السابقة أن عملية التنمية تتضمن أبعاداً اجتماعية وثقافية واقتصادية حاسمة ومتنوعة على أفراد المجتمع وخصوصاً المرأة، سواء من حيث نتائجها أو من حيث مكوناتها. وفي هذا الخصوص تشير نظرية التوازن الدينامي إلى أن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لعملية التنمية، سواء تلك التغيرات قصيرة المدى وتلك التغيرات بعيدة المدى، هي تغيرات مهمة على طبيعة حياة الفرد، خاصة المرأة وتطلعاتها وحياتها. في حين تؤكد النظريات السيكولوجية الاجتماعية أن الفرد والأفكار التي يحملها شديدة الحساسية لعوامل التغير الاجتماعي، فالتغيرات التي تصيب المجتمعات الإنسانية هي تغيرات تصيب بشكل أساسي الأفراد الأكثر تمسكاً بها "المرأة"، وفي هذا السياق أكدت إيفرت هاجن في نظريتها (الشخصية المحددة) أن عملية التنمية لها دور عميق في إحداث تغييرات اجتماعية على مكانة المرأة، وانطلقت من رؤيتها للمجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تسودها نظم جامدة ومحافظة، وبخاصة مكانة المرأة الاجتماعية وأدوارها، وأن عملية التنمية وما يلازمها تسهم في إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية سواء على مكانتها أو أدوارها، وأشارت إلى أن عملية التنمية هذه يعترضها كثير من المعوقات، أهمها شدة النظم الاجتماعية وما تحويه من مؤسسات تقليدية "كمؤسسة القبيلة

والأسرة"، وما تتضمنه من روابط أولية وعلاقات قرابية، وما يتخلل ذلك من عادات وتقاليد وقيم مقيدة للمرأة ولحراكها الاجتماعي والاقتصادي. ويبدو أن الإناث في مثل تلك المجتمعات غالباً ما ينشأن منذ الطفولة المبكرة على أن أدوراهن الأساسية تتركز في إطار المؤسسة الزوجية وممارسة أدوارهن التقليدية؛ مما ساعد على زيادة تحكم الرجل في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لحياتهن، وحال دون امتلاكهن لبدائل تمكنهن من الإمساك بخياراتهن المختلفة.

ويشير بورديو (Bourdieu) في هذا الصدد إلى أن المرأة ما هي في النهاية إلا كائن خاضع للحتمية الاجتماعية (للعائلة والطبقة) التي تنتمي إليها؛ فهي لا تستطيع إلا إنتاج ما يمليه عليها هذان النسقان؛ ما قد يعوق استفادتها من عمليات التنمية التي تحصل داخل مجتمعها، كما من شأنه أن يعوق مسألة مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية. ويبدو بشكل عام أن ظهور مجتمعات ما بعد الصناعة وتطور النظم الاقتصادية العالمية وتعقد شبكتها بين الدول قد أسهم في توطين سياسات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وزيادة التوجه نحو قضايا تمكين المرأة ورفع مستوى مشاركتها في عملية التنمية، خاصة في الدول الساعية لتطوير اقتصادياتها وتنويع مصادرها التنموية.

والظاهر في هذا الخصوص أن التغيرات الحاصلة في ولاية الدقم من شأنها أن تشكل عنصراً أساسياً من عناصر تنمية هذه الولاية وتقدمها، لكن يبدو أن سيادة نمط الإنتاج الرعوي والصيد والبناءات الاجتماعية والثقافية التقليدية، واعتماده على اقتصاديات العائلة – وهي تشكل أهم الأسس التي تقوم عليها الأسرة العمانية في ولاية الدقم – لها أهمية كبيرة في إعادة صياغة طبيعة أدوارها وأوجه استفادتها من عمليات التنمية والتحديث، ويؤكد سانشير أن استمرار التمييز ضد المرأة قد يعوق التنمية، أو بمعنى آخر إن تمكين المرأة يزيد من سعة التنمية (دوفلة، 2013). وتؤكد (أحمد، 1992) في هذا الخصوص أن تمكين المرأة من عملية المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات على جميع مستوياتها، ورفع مستوى تمكينها اجتماعياً واقتصادياً، يمثل شرطاً حيوياً وأساسياً لتحقيق تغيير في أوضاعها ومكانتها الاجتماعية، خاصة في ظل التغيرات التي أصابت ولاية الدقم، والتي أسهمت في ظهور تغييرات عميقة برزت على بنية الأسرة في الولاية، وفي طبيعة الوظائف والأدوار التي تقوم بها المرأة، خاصة في ظل بروز أشكال جديدة من القيم والمعايير التي لم تكن معروفة لعقود خلت.

المنهج والإجراءات المنهجية:

نظراً لطبيعة الهدف العام من الدراسة، الذي يرتكز على تحليل ومعاينة لتأثير مشروعات المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية، وما يترتب عليها من انعكاسات مختلفة ناجمة عن عمليات التنمية الاقتصادية، وعلى واقع المرأة المعيش، وما يتخللها من تغيّرات على حياتها – فقد تم الاستعانة، **لتحقيق هذه الأهداف، بالمنهج الوصفي** الذي يتفق مع تساؤلات الدراسة وأهدافها؛ إذ إنه يتسم بقدرته على توصيف الظاهرة قيد الدراسة ومعاينة آثارها وتشخيصها كما هي في الواقع. ونظراً لحساسية المجتمعات التقليدية إزاء مظاهر التغير التي ترافق عمليات التحديث وحساسية ردود الفعل تجاهها، فإن المنهج الوصفي الذي استند إليه في دراستنا يعد مناسباً؛ كونه يمتاز بقدرته على تهميش وتقليل تأثير الأفكار أو التصورات الذاتية أو المسبقة حول الموضوع ورصدها بتفاصيلها. وعادة ما يعرف هذا المنهج بأنه أسلوب يستخدم لوصف حيثيات الظاهرة من جوانب وأبعاد مختلفة، ويقدم مؤشرات تفصيلية ودقيقة حول واقعها وملامحها المختلفة؛ ما يمكن من كشف مناطق الخلل في الظاهرة قيد الدراسة؛ الأمر الذي من شأنه أن يسهل إمكانية التدخل لمعالجتها (كرادشة، 2013).

حدود الدراسة:

توخياً للموضوعية، ولإتاحة الفرصة للباحثين اللاحقين للمقارنة التاريخية ورصد جميع التغيرات الممكن أن تطرأ على واقع المرأة وطبيعة أدوارها نتيجة قيام منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، ولمقتضيات المنهجية العلمية للدراسة وما يفرضه التراث البحثي؛ فقد تم الإشارة إلى ثلاثة مجالات رئيسة للدراسة، هي: المجال البشري، والمجال الزمني، والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه المجالات في دراستنا هذه:

1 – **المجال البشري:** ويشمل المواطنين المقيمين في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، وقد بلغ عددهم (4062) نسمة عند مباشرة الدراسة، وقامت الدراسة على المسح الشامل لجميع الأسر القاطنة في الولاية بوصفها مصدراً بشرياً للمعلومات المطلوبة، وبلغ عددها (737) أسرة، وقد سعي من خلال ذلك إلى تعرف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة في الولاية.

2 – **المجال المكاني**: تحدد مجال الدراسة المكاني بولاية الدقم بمحافظة الوسطى، وهي تضم (23) قرية.

3 – **المجال الزمني**: نفذت الدراسة خلال الفترة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2016، وطبقت الاستبانة في الفترة بين منتصف شهر يناير ومنتصف شهر إبريل لعام 2016.

أداة الدراسة:

قامت الدراسة بتطبيق **أداة الاستبانة وسيلة لجمع البيانات** عن السكان المحليين بالولاية، وتضمنت عدة محاور تتعلق بـ: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأفراد مجتمع الدراسة، كما اشتملت على محاور تتعلق بأثر قيام المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم على أوضاع المرأة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية منها، إضافة إلى أسئلة متنوعة في مجالات نظر السكان حول أوجه استفادة المرأة من هذه المشروعات. وقد اعتمدت الدراسة في تقصي بياناتها على أرباب الأسر الذين ينتمون إلى المناطق المحيطة بالمشروعات الاقتصادية الكبرى في الولاية للحصول على المعلومات المطلوبة.

صدق الأداة:

يُقصد بصدق الاستبانة وضوحها وموضوعية ما تحتويه من أسئلة وفقرات ومصطلحات، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومقدرتها على قياس موضوع الدراسة ومعاينته، ودقتها في قياس وتحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين[2]، إذ تم عرض الاستبانة على (18) شخصاً من المتخصصين والأكاديميين في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، وقد أجريت بناءً على توجيهاتهم واقتراحاتهم التعديلات المطلوبة، وإضافة كثير من الأسئلة التي اقترحت، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الاستبانة:

أجري اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)؛ بهدف قياس

(2) بلغ عدد المحكمين (18) محكماً من الأكاديميين بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والمتخصصين في هذا الأمر.

الاتساق الداخلي لفقرات الأداة مع المحاور التي تندرج ضمنها، وقد بلغت قيمة الثبات الكلي (0,702)؛ مما يشير إلى ثبات مقبول لأسئلة الدراسة واتساقها، وهي نتيجة تفي بأغراض الدراسة والأهداف التي صممت الأداة لتحقيقها.

مجتمع الدراسة وخصائصه الديموغرافية والاجتماعية:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات أو العناصر التي تشترك في الظاهرة قيد الدراسة، أو ذات صلة بها؛ وفي ضوء هذا التعريف فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في جميع الأسر التي تقطن في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والتي توزعت على (23) قرية، وبلغ عدد سكانها (4062) نسمة، أما وحدة التحليل الأساسية فهي الأسرة المعيشية التي بلغ عددها (737) أسرة، وقد جمعت بيانات هذه الأسر **عن طريق المسح الشامل لها** باستخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وكان رب الأسرة هو المصدر الأساسي للحصول على البيانات المطلوبة، وفيما يلي أبرز خصائص مجتمع الدراسة:

خصائص مجتمع الدراسة:

يقوم جدول (1) على رصد ومعاينة النتائج الخاصة بخلفيات مجتمع الدراسة، وقد استعرضت التوزيعات النسبية للخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو الآتي: منطقة السكن، النوع الاجتماعي، التركيب العمري، الحالة الاجتماعية، وفيما يلي توضيح مفصل لحيثيات ذلك:

جدول (1)
توزيع مجتمع الدراسة بناء على خصائص أفراده الأساسية

الخصائص	الاستجابة	العدد	النسبة %
منطقة السكن	وادي صاي	233	31,6
	نفون	27	3,7
	ظهر	199	27,0
	ثلين	25	3,4
	جويرة	34	4,6

تابع/ جدول (1)
توزيع مجتمع الدراسة بناء على خصائص أفراده الأساسية

الخصائص	الاستجابة	العدد	النسبة %
	رأس مدركة	111	15,1
	هيتام	76	10,3
	ديثاب	32	4,3
	المجموع	737	100,0
النوع الاجتماعي	ذكر	451	61,2
	أنثى	285	38,7
	غير مبين	1	1
	المجموع	737	100
التركيب العمري	15–64 سنة	611	91,7
	65 سنة فأكثر	55	8,3
	غير مبين	71	0,1
	المجموع	737	100
الحالة الاجتماعية	غير مبين	1	.1
	أعزب	62	8,4
	متزوج	534	72,5
	مطلق	62	8,4
	أرمل	78	10,6
	المجموع	737	100,0

يتضح من خلال قراءة نتائج جدول (1) أن النسبة الكبرى من مجتمع الدراسة تتركز **في منطقة وادي صاي**، وهي تصل إلى (31,6%)، تليها منطقة ظهر بنسبة (27,0%)، ومن ثم في منطقة رأس مدركة بنسبة (15,1%)، وهيتام (10,3%). ويلاحظ من خلال النتائج أن النسبة الأقل تركيزاً في عدد السكان موجودة في منطقة ثلين بنسبة (3,4%)، كذلك في منطقة نفون (3,7%) وديثاب (4,3%)

وجويرة (4,6%)؛ ما يوضح أن أغلب سكان ولاية الدقم يتركزون بشكل خاص في كل من وادي صاي وظهر ورأس مدركة، وتعود هذه التوزيعات غير المتسقة للسكان على قرى الولاية لطبيعة أنماط إنتاجهم، التي تقوم على نمط الإنتاج الرعوي وطبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية السائدة في الولاية، كذلك بسبب بروز كثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي لازمت قيام منطقة الدقم الاقتصادية وتركزها في بعض المناطق دون غيرها، وما صاحب ذلك من حراك جغرافي مكثف للسكان تجاه هذه المناطق.

وتبين نتائج الجدول نفسه أن النسبة الكبرى من أفراد مجتمع الدراسة هي من **الذكور** (61,2%)، بينما شكلت نسبة الإناث (38,7%) من حجم المجتمع، ولما كان المطلوب مقابلة أرباب الأسر بوصفهم مصدراً أساسياً للبيانات حول الأسرة، فمن المثير للانتباه بروز تلك النسبة العالية للإناث اللاتي استجبن للاستبانة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ارتفاع نسبة المستجيبين من الذكور قد يسهم في تعزيز وجهات نظر شريحة الذكور وأفكارهم؛ باعتبارهم الفئة الأكثر تمثيلاً في مجتمع الدراسة مقارنة بالإناث، وهذا ما يفسر ميل بعض الأفكار أحياناً لصالحهم وميلها للتعبير عن خصوصيتهم وقيمهم الذكورية، خاصة أن مجتمع الدقم ما زال محافظاً على بناءاته التقليدية ذات الصيغ الأبوية، ومازال يتميز بولائه القبلي، الذي يشكل الإطار العام لبنيته الاجتماعية والثقافية.

كذلك تبرز نتائج جدول (1) تركز **أعمار المبحوثين** عند الفئة العمرية (15–64)، وذلك بنسبة تصل إلى (91,7%)، وهي عادة الفئة التي تمثل الفئة النشطة اقتصاديا "القوة البشرية" بسبب تركيبها العمري، بينما تشكل فئة ما فوق الـ 64 عاماً ما نسبته (8,3 %)، ويمكن أن تعكس هذه التراكيب العمرية مواقف واتجاهات الفئة العمرية النشطة اقتصادياً ورؤاها، ووعيها بوضع المرأة وطبيعة أدوارها في مجتمع يتعرض لجملة من التغييرات التنموية السريعة والمتعاقبة.

كما يتضح من خلال النتائج المبينة في جدول (1) أن النسبة الكبرى من أفراد مجتمع الدراسة من المتزوجين حالياً، وبنسبة تصل إلى (72,5%)، وهذه النسبة قد تشير إلى أن سكان الولاية يتمتعون باتحادات زواجية متماسكة، في حين تصل نسبة المطلقين إلى (8,4%)، كما بلغت نسبة "الترمل" في مجتمع الدراسة (10,6%)، وهذه النتيجة بمجملها تشير إلى انخفاض مستويات التفكك الأسري، وارتفاع نسبة الاتحادات الزوجية المتماسكة في ولاية الدقم.

المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة وتحليلها وتفسيرها، وقد استخدمت في هذه الدراسة النماذج الآتية:

1 – النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية.

2 – النماذج الوصفية الثنائية ممثلة بنموذج تحليل مربع كاي (chi-square)، للتأكد بعمق أكثر من أثر المشروعات المقامة في منطقة الدقم الاقتصادية على السكان، ومعاينة ورصد الفروقات في هذه الآثار تبعاً لمكان سكن المواطنين داخل تنظيم المنطقة الاقتصادية أو خارجها، ويعد هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يحاول هذا الجزء من الدراسة الكشف عن ملامح أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع الدقم، ورصد طبيعة التغيرات التي طرأت على أدوارها سواء داخل نظام أسرتها أو مجتمعها، وتعرف أثر هذه التغيرات في وجهة نظر أفراد المجتمع نحو مكانة المرأة وطبيعة أدوارها، والكشف كذلك عن مدى استفادة المرأة من هذه المشروعات التنموية، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج.

أولاً – أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أوضاع المرأة الاقتصادية في ولاية الدقم:

تناولت الدراسة هذا الجانب "أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أوضاع المرأة الاقتصادية في ولاية الدقم" في بعدين اثنين، هما: أولاً – الحالة العملية للمرأة. ثانياً – أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أدوار المرأة الاقتصادية. وتركز النتائج على رصد وتبيان لما يتعلق بأوضاع المرأة الاقتصادية بعد خمس سنوات من البدء في المشروعات الاقتصادية في منطقة الدقم الخاصة.

1 – الحالة العملية للمرأة في الدقم:

تتركز معطيات جدول (2) على محاولة تبيان ورصد للحالة العملية للمرأة،

ويوضح توزيع حالة المرأة العملية فيما إذا كانت تعمل، أو لا تعمل، أو باحثة عن عمل، وفيما يلي عرض للمعطيات:

جدول (2)
الحالة العملية للمرأة في الدقم

الحالة العملية	العدد	النسبة %
تعمل	47	6,4
باحثة عن عمل	76	10,3
لا تعمل	519	70,4
أعمال غير مستقرة	32	4,3
غير مبين	63	8,5
المجموع	737	100

تبين النتائج المشار إليها في جدول (2) أن ما نسبته (70,4%) من النساء لا يعملن حالياً، كما ترتفع نسبة من يبحثن عن عمل إلى (10,3%)؛ ما يؤكد انخفاض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل في ولاية الدقم، ووجود طلب واضح لديهن لدخول سوق العمل. وهي نتيجة تدعو لضرورة إعطاء هذه الشريحة السكانية مزيداً من الاهتمام سواء في مجال التأهيل أو التدريب، أو فيما يتعلق برفع مستواهن التعليمي؛ سعيا لتحقيق مزيد من المساهمة في سوق العمل. ويبدو أن غياب المرأة عن المساهمة في سوق العمل في ولاية الدقم هو نتاج مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، أو بسبب قلة الفرص المتاحة لها في هذه المنطقة، أو لاعتبارات ذات علاقة بالنظرة التقليدية التي تحاصرها بأدوارها التقليدية داخل نطاق الأسرة "كزوجة وربة بيت". وفي هذا الصدد تظهر دراسة (رمزي، 2002) أن أهم الأسباب التي تحد من إسهام المرأة في مجال العمل، تعود إلى: انتشار معدلات الأمية، ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعها، والمعاناة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه، ونقص عدد النساء المتخصصات في المجالات التكنولوجية المتقدمة. وبشكل عام فإن هذه النتيجة توضح أن التغيرات التي أصابت منطقة الدقم والمتعلقة بعمل المرأة كانت طفيفة ولم

تمس جوهر إشكالية مساهمة المرأة بسوق العمل في الولاية، التي تميل إلى محاصرتها بشرطها الأنثوي وبأدوارها التقليدية وخصوصيتها الأنثوية.

2 – أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أدوار المرأة الاقتصادية:

يستعرض جدول (3) مواقف أفراد مجتمع الدراسة إزاء أثر قيام المشروعات الاقتصادية والمشاريع المصاحبة لها في تغير أدوار المرأة الاقتصادية في ولاية الدقم، وفيما يلي تفصيل لهذه النتائج:

جدول (3)
أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أدوار المرأة الاقتصادية

	نوع التغير	العدد	النسبة %
هل أحدثت المشروعات تغييراً في الدور الاقتصادي للمرأة؟	زاد دورها	330	44,8
	تراجع دورها	27	3,7
	لم يتغير	367	49,8
	غير مبين	13	1,8
	المجموع	737	100

توضح نتائج جدول (3) أن هناك تغيرات مهمة وواضحة قد طرأت على **أدوار المرأة الاقتصادية في منطقة الدقم وفقاً لوجهات نظر مجتمع الدراسة**، فقد بين (44,8%) من أفراد مجتمع الدراسة أن قيام المشروعات الاقتصادية في الولاية قد أسهم في زيادة أهمية أدوار المرأة الاقتصادية، وأن قيام المشروعات الاقتصادية في المنطقة قد أسهم في إحداث تغييرات مهمة على شريحة واسعة من الإناث في الولاية، وأسهم في تغيير طبيعة أدوارهن الاقتصادية. لكن يبدو أن هذه التغييرات لم تصب جميع الشرائح؛ حيث أشارت نسبة قدرها (49,8%) (ما يقارب نصف مجتمع الدراسة) إلى أن أدوار المرأة الاقتصادية مازالت كما هي ولم تتغير، كما أشار (3,7%) من مجتمع الدراسة إلى تراجع هذه الأدوار بعد قيام المنطقة الاقتصادية.

على الرغم من التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة العمانية وعلى طبيعة أدوارها ووضعيتها واضطلاعها بأدوار حديثة مغايرة عن تلك التي دأبت على تأديتها، فإن المرأة مازالت تواجه جملة من الصعوبات التي تعوق عملية تفعيل

دورها. فتشير دراسة (أبو حمدان، 2014) في هذا السياق إلى أن هناك صعوبات تعوق تفعيل دور المرأة في التنمية، أهمها تلك الصعوبات ذات الصيغ الاجتماعية والثقافية وصعوبات تتعلق بالإعداد العلمي، وعملية التأهيل المهني للمرأة، وتدني مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار.

ثانياً – أثر المشروعات الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للمرأة:

غالباً ما ينعكس الدور الاقتصادي للمرأة على وضعها الاجتماعي؛ ولا شك أن للوضع الاجتماعي للمرأة أبعاداً عدة، وقد اخترنا في هذه الدراسة ما تتفق عليه معظم الدراسات الاجتماعية بوصفها أهم المؤشرات للدلالة على وضعها الاجتماعي، وهو ما يتعلق بدورها في اتخاذ القرارات الأسرية، ومدى تقبل المجتمع المحلي لخروجها للعمل بأجر خارج المنزل كمؤشر ثان، والمهن المفضلة لعمل المرأة كمؤشر ثالث، وفيما يلي أبرز النتائج:

1 – التغير في دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية:

ترتكز نتائج جدول (4) على محاولة رصد موقف أفراد مجتمع الدراسة المرتبط بتأثير قيام المشروعات الاقتصادية على تغير دور المرأة في صناعة واتخاذ القرارات داخل الأسرة، ومحاولة بيان اتجاه هذا التغير وحيثياته، وذلك على النحو الآتي:

جدول (4)
أثر قيام المشروعات الاقتصادية على دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية	العدد	النسبة %
زاد دورها في قرارات الأسرة	317	43,0
تراجع دورها في قرارات الأسرة	16	2,2
لم يتغير دورها	386	52,4
غير مبين	18	2,4
المجموع	737	100

تبين نتائج جدول (4) أن نسبة مهمة من أفراد مجتمع الدراسة (43,0%) أكدت زيادة مساهمة المرأة في الولاية في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، في حين أن

النسبة الكبرى من مجتمع الدراسة (52,4%) أشارت إلى أن مساهمتها هذه لم تتغير، وعلى الرغم من **أن عمليات التنمية التي شهدها مجتمع الدقم** في السنوات الأخيرة وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية، قد أسهمت في تعزيز مكانة المرأة، وزاد من قدراتها على الإمساك بكثير من خياراتها كتلك الخيارات المتعلقة بخروجها لسوق العمل وطبيعة العمل الممكن أن تلتحق به – فإنه ما زال هنالك ثبات في القيم السائدة ووجهات نظر مجتمع الدراسة حول دور المرأة؛ مما يشير إلى أن التحولات الاقتصادية في منطقة الدقم لم تحدث تغييرات على مستويات واسعة جداً في دور المرأة الاجتماعي؛ الأمر الذي يعزز الحاجة إلى زيادة الجهود التي تدعو إلى زيادة مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية، وتعزيز دورها وقراراتها داخل الأسرة والمجتمع.

2 – التغير في موقف المجتمع المحلي من خروج المرأة للعمل بأجر:

يقوم جدول (5) على استعراض أثر قيام المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم وما يصاحبها من مشروعات اقتصادية على وجهات نظر السكان ومواقفهم من مسألة عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية، ويتضمن الجدول تفصيلاً لحيثيات هذه الآثار:

جدول (5)
أثر قيام المشروعات الاقتصادية على النظرة لعمل المرأة

نظرة المجتمع لعمل المرأة	العدد	%
زاد قبول عملها بأجر	397	53,9
تراجع قبول عملها بأجر	232	31,5
لم يتغير	38	5,2
غير مبين	70	9,5
المجموع	737	100

يظهر جدول (5) أن للتغيرات الاقتصادية الجديدة في منطقة الدقم أثراً بيِّناً في موقف السكان من عمل المرأة؛ فقد أسهمت تلك التغيرات – كما يبدو – بزيادة رغبات الأهل وتقبلهم لخروجها لسوق العمل؛ الأمر الذي قد ينعكس على زيادة فرص مساهمتها الاقتصادية بشكل واضح في الولاية. وقد أشار أكثر من نصف

أفراد مجتمع الدراسة (53,9%) إلى أن قيام المشروعات الاقتصادية في منطقة الدقم قد **أسهم في تغيير نظرة المجتمع المحلي** نحو عمل المرأة، ويبدو أن انخراط المرأة في بعض أشكال المهن قد أسهم في منحها كثيراً من المنافع الاقتصادية والمكاسب الثقافية ذات المردود الاجتماعي العالي؛ الأمر الذي عزز تبني أفراد مجتمع الدقم لمواقف إيجابية تجاه مسألة خروج المرأة لسوق العمل، وفي هذا السياق أشارت دراسة (محمد، 2000) إلى أن مكتسبات عملية التنمية تكمن في طبيعة التغيرات التي تبرز في قيم الأفراد الذين طالهم التغير، سواء أكان هذا التغير اجتماعياً أم ثقافياً، كما تسهم هذه المكتسبات في زيادة دوافع خروج الإناث لسوق العمل، وتشير دراسة (محمد الدقس ووفاء المعمري، 2006) إلى أن الدوافع الاقتصادية الملازمة لعملية التنمية المرتبطة برفع المستوى الاقتصادي للأسرة تشكل أهم محركات خروج المرأة لسوق العمل وتغير وجهة نظر المجتمع إزاء مساهمتها الاقتصادية.

في المقابل أشار (31,5%) إلى أن المشروعات الاقتصادية قد أسهمت في تراجع نظرة المجتمع لعمل المرأة، وربما يعزى ذلك إلى أن بعض فئات المجتمع لم تكن جاهزة لمثل هذه التغيرات؛ مما أدى إلى زيادة تحفظها من مسألة خروج المرأة للعمل. وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الظفيري، 2012) التي بينت أن قيم المجتمع المحافظة وخصوصية بناءاته الاجتماعية والثقافية التقليدية عادة ما تعزز مسألة مصادرة قرارات الإناث داخل الأسرة وتزيد من عملية التحكم في هذه القرارات، وقد يصل الأمر إلى حد حرمانها من دخول سوق العمل.

3 – التغير في نظرة المجتمع المحلي لأهم المهن المرغوبة لعمل المرأة:

تسعى نتائج جدول (6) إلى كشف وتبيان أهم أنماط الوظائف المفضل أن تعمل بها المرأة في منطقة الدقم، وذلك من خلال السؤال المباشر لأفراد مجتمع الدراسة عن "طبيعة وأنماط المهن التي يفضل أن تعمل بها المرأة في الولاية"، والهدف من معاينة أثر قيام المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم وما يصاحبها من مشروعات اقتصادية على طبيعة المهن المفضل أن تعمل بها المرأة في ولاية الدقم، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج:

جدول (6)
أهم المهن والأعمال المرغوبة لعمل المرأة في منطقة الدقم

المهن المرغوبة	العدد	النسبة %
موظفة	401	54,4
معلمة	225	30,5
ربة بيت	55	7,5
أعمال تجارية	37	5,0
رعي	5	0,7
الزراعة	2	0,3
غير ذلك	1	0,1
غير مبين	11	1,5
المجموع	737	100

يتضح من خلال جدول (6) أن أهم تلك الوظائف أو المهن التي يفضل أن تعمل بها المرأة في ولاية الدقم تتركز حول مهنة الموظفة بنسبة (54,4%)، تلتها مهنة التدريس بنسبة (30,5%) ثم العمل في البيت بنسبة (7,5%)، وجاء العمل في الزراعة والرعي بنسب بسيطة جداً. وهي نتائج تؤكد نزوع مجتمع الدقم نحو عمل المرأة في المهن الحديثة فقط، كتلك التي توفرها الدولة في القطاع العام أو التعليم في المدارس؛ مما يشير إلى توافق أثر التغيرات التي طرأت على الحالة العملية للمرأة في ولاية الدقم وانسجامها مع التغيرات الطارئة على المواقف من طبيعة المهن الممكن أن تعمل بها المرأة، وهي نتيجة متفقة إلى حد بعيد مع ما توصل إليه (إجلال، 1989: 20) من أن أفضل مهنة للمرأة من وجهة نظر سكان المناطق المحلية هي التدريس، وتلك المهن ذات العلاقة بتقديم الخدمات الاجتماعية.

وتعزو أغلب المداخل الاجتماعية المحلية التي بحثت في موضوع **طبيعة المهنة المفضلة للمرأة، وتبايناتها الشديدة** لطبيعة تأثير المعطيات والظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها مجتمع ولاية الدقم، خصوصاً في ظل عملية تحوله هذه، وما يصاحب ذلك من تغيرات في مواقف أفراده وتطلعاتهم.

والظاهر أن **الأطر الثقافية والاجتماعية في مجتمع ولاية الدقم**، قد أسهمت أيضاً في تحديد كثير من ملامح وأنماط **المهن المرغوبة للمرأة وأشكالها**، كما أسهمت في تنميط كثير من المواقف والمعتقدات الملازمة لها. ويبدو أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة، قد عزز من رغبتها في المساهمة بسوق العمل، وزاد من تحررها وتخلصها من قيود الأعمال المنزلية التقليدية، وزاد من تبنيها لمواقف أكثر وعياً **وحداثة إزاء طبيعة المهن الممكن أن تزاولها** (المعمري، والدقس، 2006).

ويمكن فهم هذه النتيجة بناءً على **فكرة وجود نسق من القيم** لدى المرأة يتحدد في ضوئه مسألة اختيارها لمهنة المستقبل، كذلك في ضوء سيادة منظومة قيمية تختزنها المرأة وتحدد مساراتها المهنية في المستقبل، وهي عادة ذات ارتباط شديد بأمنها العاطفي والاجتماعي. وهي تفسيرات تنسجم مع رؤى **نظرية المعايير** (Norms Theory)، وتجنح لعزو **عملية اختيار المهنة للمرأة**، لعمليات إرادية تحكمها طبيعة المعايير السائدة التي يضعها المجتمع، وتحدد في ضوئها طبيعة الأعمال الممكن أن تعمل بها؛ بمعنى أن المجتمع قد حدّد مسبقاً للمرأة السمات المرغوبة وخصائص الأعمال الممكن أن تنخرط به؛ أي أن قاعدة الاختيار المهني في هذه الرؤية تقوم على ضرورة انخراط المرأة بتلك المهن التي تتوافر فيها مجموعة المعايير المطلوبة التي تتقبلها الجماعة (الخولي، 2008: 165). غير أن عملية **اختيار المهنة للمرأة ليست بهذه البساطة**، إذ تتدخل فيها اعتبارات اجتماعية وثقافية مختلفة ومتنوعة لتسهم من ثم في تحديد هذه الخيارات أو في إعادة الخيارات التقليدية للمهن الممكن أن تنخرط بها.

وبشكل عام يبدو أن العمليات التي يجري وفقها الاختيار المهني للإناث تتفاوت بين نمط الاختيار التسلطي الذي يفرض فيه الوالدان أو الأقارب قراراتهم على الإناث ولا يعطين أي فرصة للاختيار، وهو ما أشار إليه الهروش (رجاء هروش، 2010: 64–65)، وصولاً إلى نمط الاختيار الحر الذي يسود في المجتمعات الحضرية والعقلانية بشكل أكثر وضوحاً، وتشير الأدبيات الاجتماعية المتوافرة في هذا الخصوص إلى أن الاختيار الحر والعقلاني نادراً ما يسود في المجتمعات التقليدية المحافظة (Paul & Sarma, 2013).

النتائج المتعلقة باتجاهات السكان نحو أثر المنطقة الاقتصادية في تغيير دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي في الدقم داخل التنظيم وخارجه.

يتضمن جدول (7) محاولة لتبيان مدى دلالة تأثير التغييرات التي أحدثتها المنطقة الاقتصادية في الدقم على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وستستعرض النتائج مستوى الدلالة في اتجاهات السكان في البعد الاقتصادي، والفرق بين المناطق الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية المنظمة وتلك التي تقع خارجها، وفي يلي أبرز النتائج:

جدول (7)
نتائج الجداول المتقاطعة لاتجاهات السكان حول أثر قيام المشروعات الاقتصادية على دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي

اتجاهات السكان	الأثر	نوع المنطقة				مربع كاي X^2	الدلالة الإحصائية (sig)
		المناطق التي تقع خارج حدود المنطقة الاقتصادية		المناطق التي تقع داخل حدود المنطقة الاقتصادية			
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
دور المرأة الاقتصادي	زاد دورها	172	%37,0	158	%61,0	39,314	0,000
	تراجع دورها	22	%4,7	5	%1,9		
	لم يتغير	271	%58,3	96	%37,1		
	المجموع	465	%100,0	259	%100,0		
اتخاذ قرار المرأة	زاد دورها	156	%33,8	161	%62,6	56,267	0,000
	تراجع دورها	11	%2,4	5	%1,9		
	لم يتغير	295	%63,9	91	%35,4		
	المجموع	462	%100,0	257	%100,0		
النظرة لعمل المرأة	زاد قبول عملها بأجر	216	%50,7	181	%75,1	39,608	0,000
	تراجع	177	%41,5	55	%22,8		
	لم تتغير	33	%7,7	5	%2,1		
	المجموع	426	%100,0	241	%100,0		

تبرز نتائج جدول (7) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية مهمة في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة سواء القاطنون داخل المنطقة التي تقع داخل حدود منطقة الدقم الاقتصادية أو خارجها، بخصوص حدوث تغيرات على أدوار المرأة الاقتصادية في الولاية، وقد أشار (61%) من السكان داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى زيادة أهمية دورها الاقتصادي في الولاية مقارنة بالسكان القاطنين خارج المنطقة الاقتصادية الخاصة، الذين وصلت نسبتهم إلى (37,0%)، وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05% فأقل). كما يتضح من خلال جدول (7) وجود فروق في اتجاهات السكان فيما يتعلق بدور المرأة في اتخاذ وصناعة القرارات داخل نطاق أسرتها، وقد بلغت هذه النسبة للسكان في المناطق داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة (62,6%) مقارنة بـ (33,8%) للسكان خارج المنطقة الاقتصادية الخاصة، وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05% فأقل).

كما تبين النتائج أن قيام المشروعات الاقتصادية في الولاية قد أسهم بشكل فاعل في تغيير وجهة نظر السكان القاطنين داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة حول مسألة عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية وبنسبة (75,1%) مقارنة بـ (50,7%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة الذين يقطنون خارج هذه المنطقة، وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05%). وبشكل أكثر تحديداً يبدو من خلال النتائج وجود تغيرات مهمة وعميقة على أدوار الإناث الاقتصادية ومكانتهن الاجتماعية داخل ولاية الدقم، خاصة على الإناث اللاتي يقطن داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة، وذلك من جراء عمق التحولات التي طالت مناطقهم، ويبدو أن هذه التحولات قد أسهمت أيضاً في زيادة رغبات الأهل وتقبلهم لمسألة خروج المرأة لسوق العمل ومساهمتها الاقتصادية؛ الأمر الذي انعكس على زيادة فرص دخولها لسوق العمل.

ثالثاً – أوجه استفادة المرأة من المشروعات الاقتصادية في الدقم:

يقدم جدول (8) النتائج المتعلقة بأوجه استفادة المرأة بولاية الدقم من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لقيام منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، وقد ركزت النتائج على البحث في الجوانب المرتبطة بـ: عمل المرأة، وتأهيلها، ومدى استفادتها مما يتعلق بتحسين تعليمها، وفيما يلي عرض لحيثيات هذه النتائج:

جدول (8)
أوجه استفادة المرأة من المشروعات الاقتصادية

	الاستفادة	العدد	النسبة %
عمل	نعم	401	54,4
	لا	305	41,4
	غير مبين	31	4,2
	المجموع	737	100,0
تأهيل	نعم	263	35,7
	لا	463	62,8
	غير مبين	11	1,5
	المجموع	737	100,0
تعليم	نعم	233	31,6
	لا	490	66,5
	غير مبين	14	1,9
	المجموع	737	100,0
الاستفادة بشكل عام	نعم	201	27,3
	لا	525	71,2
	غير مبين	11	1,5
	المجموع	737	100,0

تظهر نتائج جدول (8) أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة (54,4%) أشاروا إلى استفادة المرأة **من فرص العمل المتوافرة في المنطقة**، في حين أشار أكثر من ثلث المجتمع (35,7%) إلى استفادتها من عمليات التأهيل والتدريب، وفي المرتبة الثالثة من حيث أوجه استفادة المرأة في ولاية الدقم من المشروعات الاقتصادية المقامة في منطقتهم جاءت تلك الجوانب ذات العلاقة بارتفاع مستويات تعليمها وبنسبة (31,6%)؛ ما يشير إلى أن التغيرات التي طرأت على منطقة الدقم الاقتصادية قد ارتبطت بتحولات مهمة وواضحة على زيادة فرص المرأة الاقتصادية

وزيادة فرص تعليمها ومساهمتها بسوق العمل وزيادة فرص تدريبها وتأهيلها. وعلى الرغم من الاستفادة التي حققتها المشروعات الاقتصادية فيما يخص تحسين فرص عمل المرأة، فإن أوجه استفادة المرأة في جانب التعليم والتأهيل لم يصل بعد إلى المستويات المنشودة؛ إذ أشارت النتائج إلى أن (62,8%) من مجتمع الدراسة أن المشروعات الملازمة لقيام منطقة الدقم لم تحقق الاستفادة المرجوة من عملية تأهيلها، في حين أشار (66,3%) إلى أن هذه المشاريع لم تحقق أي استفادة للمرأة في مجال تحسين فرص تعليمها.

بالمقابل أظهرت نسبة واضحة من أفراد مجتمع الدراسة عدم استفادة النساء في الولاية من المشروعات المقامة في منطقتهم بنسبة بلغت (27,3%)، وهذه النتائج تؤكد وجود تباين في مواقف السكان تجاه مدى استفادة المرأة من المشروعات المقامة في المنطقة، وإن أكدت شريحة واضحة من أفراد مجتمع الدارسة أن أهم أوجه استفادة المرأة تتمركز في زيادة فرص العمل ثم عملية التأهيل والتعليم.

النتائج والتوصيات:

أولاً – نتائج الدراسة:

وقد توزعت إلى ثلاثة أجزاء عريضة، هي:

1 – أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أوضاع المرأة الاقتصادية في ولاية الدقم وتنظيمه:

– تبين النتائج انخفاض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل في ولاية الدقم؛ إذ أوضحت أن ما نسبته (70,4%) من النساء لا يعملن حالياً، كما بلغت نسبة من يبحثن عن عمل (10,3%) من النساء في المنطقة.

– كشفت نتائج الدراسة أن قيام المشروعات الاقتصادية قد أسهم في إحداث تغييرات مهمة على شريحة واسعة من الإناث وعلى طبيعة أدوارهن الاقتصادية، وبنسبة بلغت (44,8%)، وإن لم تصب هذه التغييرات شرائح واسعة منهن.

– أبرزت نتائج الدراسة وجود فروق إحصائية مهمة في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة سواء القاطنون داخل منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة أو خارجها بخصوص حدوث تغيرات على أدوار المرأة الاقتصادية في الولاية؛ حيث أشار (61%) من السكان داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى زيادة أهمية

أدوارها الاقتصادية مقارنة بالسكان القاطنين خارجها، بنسبة وصلت إلى (37,0%)، وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05% فأقل).

2 – أثر قيام المشروعات الاقتصادية على أوضاع المرأة الاجتماعية في ولاية الدقم وتنظيمها:

– توضح نتائج الدراسة وجود نوع من الثبات في منظومة القيم السائدة والمتعلقة بدور المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؛ مما يشير إلى أن التحولات التي أحدثتها المشروعات الاقتصادية في ولاية الدقم لم تصب جميع الجوانب ذات العلاقة بمكانة المرأة الاجتماعية داخل نطاق أسرتها. وأشار (52,4%) إلى عدم وجود أي تغير يذكر في دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

– أسهم قيام المنطقة الاقتصادية في تغيير نظرة المجتمع المحلي نحو مسألة عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية في سوق العمل، وقد أشار (53,9%) إلى أن النظرة لعمل المرأة قد تحسنت. كما لازمها تغيرات مهمة تجاه أنماط المهن المفضل أن تعمل بها، وقد تركزت هذه التفضيلات حول المهن، من مثل: موظفة في القطاع الحكومي الرسمي، ومهنة معلمة.

– توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق إحصائية مهمة فيما يتعلق بدور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية وفقاً لمنطقة السكن؛ حيث أشار (62,2%) من السكان داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى زيادة أهمية أدوارها في اتخاذ القرارات الأسرية مقارنة بالسكان القاطنين خارج التنظيم وبنسبة (33,8%) وبفروق إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0,05% فأقل).

3 – أوجه استفادة المرأة في الدقم من قيام المنطقة الاقتصادية:

– أوضحت نتائج الدراسة أن أهم الجوانب التي استفادت منها المرأة نتيجة إنشاء المنطقة الاقتصادية تمثلت في: زيادة توافر فرص العمل. بينما بقيت تلك الجوانب ذات العلاقة بتحسين مستوى تعليمها وتحسين مستويات تأهيلها، محدودة ولم يطرأ عليها تغييرات ملموسة.

ثانياً – التوصيات:

1 – لتحسين دور المرأة الاقتصادي:

– إعطاء المرأة فرصاً في مجال العمل والتوظيف خاصة في المهن الحديثة، وذلك من خلال تأهيلها ودمجها في مهن حديثة يحتاج إليها سوق العمل الواعد في ولاية الدقم.

– زيادة الفرص المتاحة للإناث في الدخول لسوق العمل وتكوين نماذج نسائية ناجحة؛ الأمر الذي قد يدفع الكثير من الإناث في مجتمع ولاية الدقم إلى تقليد هذه النماذج الاجتماعية ومحاكاتها؛ مما يعزز دخول كثير منهن في مهن حديثة وعصرية تنسجم مع عملية التنمية التي تمر بها الولاية ومتطلباتها.

– تفعيل دور المرأة في بعض القطاعات الريادية؛ إذ إنه بقدر ما تبذل المجتمعات من جهد في سبيل تطوير المرأة وتمكينها في عملية التنمية الاقتصادية ودمجها في القطاعات الريادية الحديثة بقدر ما يكون تقدمها ونماؤها.

2 – لتحسين دورها الاجتماعي:

– العمل على منح المرأة أدواراً أكثر فاعلية وإيجابية للمساهمة في عملية التطور والتحديث التي تشهدها منطقتهن.

– ضرورة الالتفات إلى وضع المرأة في ولاية الدقم، وإعطائها مزيداً من الاهتمام والعناية، وتعزيز تبنّيها لقيم ومعتقدات أكثر حداثة من القيم القديمة (التي كانت تحاصرها بأدوارها التقليدية التي دأبت على تأديتها "كزوجة وربة بيت")؛ الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي وكبير سواء على المرأة نفسها أو على مجتمعها.

– العمل على توعية أفراد مجتمع "ولاية الدقم" بأهمية إعطاء المرأة مزيداً من هوامش الحرية بالمشاركة في صناعة قراراتها الذاتية داخل نطاق الأسرة؛ مما يسهم في دفعها لتكون عضواً فاعلاً سواء داخل أسرتها أو مجتمعها.

3 – لتفعيل أوجه استفادة المرأة من قيام المشروعات الاقتصادية:

– إعطاء المرأة مزيداً من الاهتمام، سواء في مجال التأهيل أو التدريب، أو فيما يتعلق برفع مستواها التعليمي؛ سعياً لتفعيل أوجه استفادتها من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتيحها المنطقة التنموية في ولايتها، وتحقيق استفادة المجتمع من قدراتها الكامنة.

– رسم الخطط والسيناريوهات المناسبة؛ لتتواءم مع التغيرات الاقتصادية والتطورات التي تشهدها ولاية الدقم، وفقاً لطرق ومنهجيات حديثة؛ بحيث تحقق الاستغلال الأمثل لإمكانيات المرأة وطاقاتها بطريقة رشيدة عقلانية؛ تمكنها من الاستفادة القصوى من التحولات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها المنطقة، وتعظيم مكتسباتها الذاتية.

المراجع:

أبو إصبع، نزار؛ ومحمد، علي. (2004). دور المرأة العاملة في قطاع الصناعة في المجتمع العربي الليبي: بالتطبيق على مصانع الشركة العامة للإلكترونات (المجمع الصناعي، تاجوراء، طرابلس من 1997 إلى 2003م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

أبو حمدان، ماجد. (2014). تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة. **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الانسانية**، 30 (12): 313–348.

إجلال، إسماعيل. (1989). الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة، دراسات عربية في عالم الاجتماع الأسري.

أحمد، يسر. (1992). مكانة ودور المرأة المصرية. السكان: **بحوث ودراسات**، (45): 1–30.

الأعرج، عاصم. (2012). معوقات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية وإمكانات تجاوزها، **الإداري – سلطنة عمان**، 34 (128): 123– 156.

الجريدة الرسمية (2011)، المرسوم السلطاني رقم (2011/119)، (949)، سلطنة عمان.

الحسين، إقبال؛ والعبيد، هاشم. (2009). أثر تمويل المشروعات النسوية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة السودانية: دراسة تطبيقية على مشروع محفظة المرأة 2000–2006م. "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الخولي، سناء. (2008). **الأسرة والحياة العائلية**. مصر: دار المعرفة الجامعية.

الدقس، محمد؛ والمعمري، وفاء. (2006). عمل الزوجة: دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العُمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط. **دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 33: 739– 757.

دوفلة، إستر. (2013). تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية. **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، 2 (5): 51–76.

رمزي، ناهد. (2002). المرأة العربية والعمل الواقع والآفاق: دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 30 (3)، 579– 607.

شاهين، زينب. (1997). المرأة والتنمية والمجتمعات الحضرية الفقيرة. **الفكر العربي**، 18 (88): 261 – 270.

الظفيري، عبد الوهاب. (2012). الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي: دراسة تطبيقية، **مجلة العلوم الاجتماعية**. 40(4): 15– 65.

كرادشة، منير. (2013). **موضوعات في الإحصاء والمنهج الاجتماعي**. الأردن: عالم الكتب.

محمد، محمد. (2000). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية الريفية الصحراوية، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر (المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي)، مصر: كلية التجارة، جامعة المنصورة: 1–22.

المسلمي، شيخة. (1995). انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية: دراسة

استطلاعية للأدوار المتغيرة للمرأة في سلطنة عمان. "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

هروش، رجاء. (2010). **اختيار شريك الحياة**. سوريا: دار كيوان.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. (2015). **الاستثمار في الدقم**. سلطنة عمان. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. (2016). موسوعة تشريعات المنطقة الاقتصادية الخاصة. سلطنة عمان: هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

يماني، مها. (2003). القوانين والتشريعات الاقتصادية ودورها في تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، الملتقى الأول لصاحبات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، سلطنة عمان، مسقط.

Aggarwal, A. (2007). *Impact of special economic zones on employment, poverty, and human development*. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations.

Baker, C., & Cracknell, R. (2014). *Women in public life, the Professions and the boardroom*. Social and general statistics: House of Commons Library.

Hunter, R. J., & Saldana, G. (2013). The Impact area of special economic zones: The Effect of FDI on technology and knowledge transfer for native American reservations - A Study of employment, Innovation and absorptive capacity. *Global Business & Economics Research Journal*, 2(12), 1-28.

O'Neil, D. A., Bilimoria, D., & Saatcioglu, A. (2004). Women's career types: attributions of satisfaction with career success. *Academy of Management Meeting*, 9(5), 478-500.

Paul, S., & Sarma, V. J. (2013). *The livelihood effects of industrialization on displaced households: evidence from Falta special economic zone*. West Bengal" Center for European Economic Research.

قدم في: إبريل 2017

أجيز في: أكتوبر 2017